منحنا الوزراء 3 سنوات للإصلاح وحان موعد الاستجوابات

القضيبي لـ«الشاهد»: العلي مسؤول عن جميع تجاوزات التجارة

كتب أحمد عبداللطيف:

أعلن النائب احمد القضيبي جاهزيته لمناقشة الاستجواب المقدم إلى وزير التجارة والصناعة يوسف العلي خلال الثلاثاء المقبل وسيكون القرار النهائي بالنسبة للأعضاء بعد الاستماع لردود الوزير على محاور الاستجواب.

وقال القضيبي لـ «الشاهد» ردا على الوزير العلي: كل ما يحدث في صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتحمل الوزير المسؤولية المباشرة ومن المفترض أن يكون متابعاً للسياسة العامة للوزارة وجميع الجهات التي يشرف عليها وهل تسير بالطرق الصحيحة من عدمه، مشيرا إلى أن ما يحدث داخل الصندوق من مخالفات وأمور غير قانونية ليست تراكمية كما قال الوزير وإذا كان هذا الكلام صحيحاً فهناك أمور تحدث في هيئة الصناعة مثلا لا يتحملها الوزير فهذا الكلام غير صحيح وعليه أن يتحمل المسؤولية السياسة تجاه جميع المخالفات».

وأضاف قائلا: الوزير العلي مسؤول عن السنة المالية لصندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الإيرادات ومن المفترض عليه أن يعمل بغض النظر عن الرد على باقي الأسئلة، مضيفاً: استنفدت الفترة القانونية دون وجود الردود فكان أمامي خيار واحد فقط وهو تقديم الاستجواب الذي شاركني فيه النائب مبارك الحريص ، وحتى نكون واضحين ولا نظلم أحداً فالوزير مسؤول عن وزارته منذ تولي الحقيبة فمن المفروض أن يكون ملماً بكافة الأمور الإدارية والمالية بدل ما يقول إنها أخطأ تراكمية من وزراء سابقين».

وعن إعلان عدد من النواب تقديم استجوابات لبعض الوزراء خلال الفترة المقبلة أجاب: هذا شيء طبيعي فالنواب منحوا الوزراء مهلة 3 سنوات من اجل تحسين الأوضاع داخل الوزارات ولكن للأسف لم يحدث وتراجعت عمليات انجاز المشاريع وتأخرها وتعطيلها، وفي الوقت نفسه على المستوى الشخصي كنت متابعاً لكل الأمور قبل تواجدي في المجلس كوني مهتماً بالشأن الاقتصادي والمالي من خلال منصبي كعضو غرفة التجارة والصناعة فكنت أتوقع وجود تعديلات داخل وزارة التجارة والصناعة بعد تولي العلي ولكن تراجعت الأمور أكثر فكان الاستجواب هو آخر الأدوات الدستورية لتصحيح المسار داخل الوزارة.

• أحمد القضيبي

فترة إنشاء الصندوق الذي أقيم منذ ثلاث سنوات لافتاً إلى أن محور الاستجواب والمخالفات التي تم ذكرها خلال السنة المالية الأخيرة».

وأشار إلى أن هناك أكثر من اجتماع عقد مع بعض النواب لتوضيح وجهة النظر في صحيفة الاستجواب وما تضمنها من محاور وبيانات قبل مناقشتها في الجلسة من اجل الحصول على ثقتهم، وهناك وعود بأخذها بعين الاعتبار.

وبين انه قدم للوزير العلي 3 أسئلة برلمانية منذ شهر ديسمبر من العام الماضي ولم يتلق الردود حول سؤالين ورد الوزير على سؤال واحد فقط والإجابة لم تكن مقنعة والوزير طلب تأجيل

طالب الحكومة بتطبيق القانون على اليد العليا

الطريجي يسأل عن تعيينات مشاريع البيئة

دعا النائب الدكتور عبد الله الطريجي الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه «هيئة اليد العليا» التي استمرأت الاعتداء على الصحابة رضوان الله عليهم وثوابتنا الدينية، مؤكدا أن لدينا من القوانين ما يكفي لتطبيقها على المسؤولين عن قيام الهيئة ببث سمومها الطائفية وخبثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها .

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي اننا انتظرنا كثيرا لتتخذ الحكومة ما يفترض عليها اتخاذه من إجراءات في إطار القانون لردع «الهيئة» والقائمين عليها عن المضي في الإساءة للثوابت والرموز الإسلامية، إلا أنه وحتى اللحظة لم يحدث شيء وهو ما قد يدفع الهيئة إلى الاستمرار في غيها .

وتساءل الطريجي .. هل يقبل سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك باستمرار الهيئة في ضرب الوحدة الوطنية من دون تطبيق القانون عليها ؟ مشددا على أن الأوضاع المضطربة في المنطقة تفرض على الكويت الاستعجال بقطع دابر الفتنة ومن وراءها قبل فوات الأوان، مؤكدا «اننا لا نطلب سوى تطبيق القانون». ودعا الطريجي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الهيئة، مشيدا بجهود الوزير الخالد في استتباب الأمن وتطبيق القانون والحفاظ على الوحدة الوطنية، والتي آخرها دعوته وزارة الشؤون إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إحدى الجهات الدينية في البلاد من جمع التبرعات التي كانت تتم بالمخالفة للقانون، كما طالب وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بتطبيق القانون على الهيئة لاسيما قانون الوحدة الوطنية وقانون الإعلام الإلكتروني، مؤكدا أن التأخر الحكومي في ردع الهيئة يعني مزيدا من الفتنة وضرب الوحدة الوطنية.

من جهة أخرى وجه النائب عبدالله الطريجي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح قال فيه: ما المؤهل العلمي لرئيسة الأمانة العامة لنقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة والمسؤولة عن متابعة مشاريع بيئية بقيمة تصل الى ما يقارب 3 مليارات دولار وما المؤهل العلمي للمسؤول عن وحدة الخزينة في نقطة الارتباط والمناط به متابعة استثمار أموال المشاريع البيئية 3 مليارات دولار وعلى أي أساس تم تعيينه في هذا المنصب وهل تم الإعلان مسبقاً عن الحاجة اليه؟ وما المدة التي قضاها مدير وحدة الخزينة مسؤولا عن الوحدة المالية والمحاسبية في نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة، بالاضافة الى عمله مديراً لوحدة الخزينة. وكم تم زيادة مرتبه مقابل هذا التكليف وعلى أي أساس؟ وهل تطلب الأمر زيادة في ساعات العمل؟ وهل ترتب على زياد ساعات عمله زيادة ساعات عمل العاملين بالوحدة؟ وهل يعقل ان يجلس مدير وحدة ساعات اضافية دون مساعدة العاملين بالوحدة لإنجاز الأعمال؟

• عبدالله الطريجي

وطالب الوزير بتوضيح أسباب عدم تعيين رئيسة المجموعة في الوحدة المالية والحسابية مديرة علما بأنها قد حصلت على تقدير امتياز من جميع الادارات السابقة والمسؤولة عنها؟ وما المؤهل العلمي لمديرة الوحدة الادارية في نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة المسؤولة عن اصدار قرارات التعيين وتحديد المكافآت ودرجات التسكين وما كانت مسؤولياتها السابقة قبل التعيين في هذا المنصب؟ وكم عدد الموظفين الأجانب الذي تم تعيينهم في الأمانة اعتبارا من تاريخ 2014/1/1 حتى 2015/12/13 مقارنة بعدد الكويتيين الذين تم تعيينهم خلال نفس الفترة؟

وهل تم تغيير الهيكل التنظيمي للأمانة بهدف تشكيل فرق عمل والاستغناء عن الموظفين لتقليل المصروفات وفقاً لوجهة النظر المعلنة من الادارة الحالية والذي لأجله تم تقديم عرض مكافأة الاستحقاق للعاملين نقطة الارتباط بهدف إغراء الموظفين للاستقالة بتوفير المصروفات، هل تم ذلك بالفعل وهل تم تقليص العمالة؟

واستطرد قائلا: عند تعيين مدير جديد لوحدة المالية والمحاسبية مضاف اليها وحدة العقود وفقاً للهيكل التنظيمي الجديد ما هو وضعه الوظيفي في جهة عمله السابقة والهيئة العامة لتقدير التعويضات؟ وهل تم الإعلان عن هذه الوظيفة حتى يتم التعيين وفقاً للأسس المعمول بها؟ وهل تم الإعلان عن وظيفة مدير تقنية الناظم عند تعيين المدير الأخير لها؟ وهل يحق لمستشار معين على بند مكافآت بالساعة ان يرأس وحدة عمل ويقوم بتقييم العاملين فيها والمعينين كموظفين دائمين وماذا عن تعيين موظفين من الجنسية الهندية لدى نقطة الارتباط وهم بالأساس مستعان بهم وفقاً لعقد مبرم مع شركة لتوفير العمالة المتخصصة مقابل مبالغ تدفع لهذه الشركة؟ يرجى تزويدي بالكلفة المالية لهؤلاء الموظفين وفقاً لعقد الشركة المتخصصة والتكلفة المالية عن تعيينهم مباشرة مع نقطة الارتباط، كما يرجى تزويدي بمبررات التعيين والآثار المالية المترتبة على المزايا الممنوحة وفقا لإعادة التعيين؟ وسأل الوزير عن حجم انجاز المشاريع البيئية المنفذة والعقود المبرمة بالنسبة للمبالغ المخصصة لهذه المشاريع؟ وقيمة عقد شركة EMC وما مدته الزمنية وهل تم انجاز الأعمال المنوطة به وكم عدد المشاريع التي تم انجازها من قبله مقارنة بالمشاريع المطلوبة منه عند توقيع العقد وما هي الخطوات المزمع القيام بها في حين انخفاض الانجاز؟ وهل يتم دفع مستحقات هذا العقد بناء على ما هو متفق عليه في العقد؟ يرجى تزويدي بصورة من جدول الدفعات مشفوعا بمسوغات الصرف المعتمدة من المسؤولين في الأمانة وكم عدد المشاريع التي تم انجازها والمتعلقة بوزارة الكهرباء والماء وما هي كلفة المنجز منها وما هي تكلفة المستشار المعين لغرض الاشراف على هذه المشاريع مقارنة بقيمة هذه المشاريع؟

تسمح بالاختلاط في أحواض السباحة بلباس فاضح

الحمدان: التجارة تغض طرفها عن تجاوزات الفنادق

قدم النائب حمود الحمدان سؤالا الى وزير التجارة والصناعة يوسف العلي قال فيه ان المادة الثانية من الدستور نصت على أن : دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ونصت المادة 10 على أن «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي أما القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء فقد تناول في المادة رقم 198 وما بعدها من الفعل الفاضح العلني وخدش الحياء وعد ذلك جريمة، كما جاء في المادة المذكورة ما نصه: من أتى إشارة أو فعلا مخلا بالحياء في مكان عام أو بحيث يراه أو يسمعه من كان في مكان عام أو تشبه بالجنس الآخر بأي صورة من الصور، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وأشار الى ان النظام العام في الكويت يحرص على حفظ الآداب العامة وعدم الإخلال بها، ويرفض خدش الحياء باللبس الفاضح وغيره، في بلد عُرف عنه التزامه بآداب الشريعة الإسلامية الغراء والأخلاق العربية الأصيلة، وتميز أهله في محافظتهم على العادات والتقاليد والأعراف الكويتية، ورفضهم التعري والاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية التي تستلزم خصوصية في ممارسة الرياضة والتمارين الصحية وحيث أن بعض الفنادق بدأت تتجاوز ذلك فتسمح بالاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية بلباس فاضح ترفضه القوانين، والعادات والتقاليد حتى كادت أن تصبح ظاهرة سلبية دخيلة على مجتمعنا.

ولفت الى ان وزارة التجارة قد شكلت لجنة للإشراف على الفنادق، انبثق عنها فريق تفتيش كان يقوم بجولاته على الفنادق ويمنع الاختلاط في أحواض السباحة والتجاوزات الأخلاقية المصاحبة لذلك، إلا أن فرق التفتيش على الفنادق أصبحت تغض طرفها عن تجاوزات بعض الفنادق، وخصوصا الاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية وذلك منذ عام 2012 م.

وتساءل هل تقوم وزارة التجارة والصناعة من خلال أجهزتها ومنها إدارة التفتيش بمتابعة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المشار اليها ؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالإجراءات وأسلوب العمل بها ونتائج تطبيقها خلال العامين الماضيين وبيان عدد الحملات التفتيشية التي قامت بها لمعالجة هذا الموضوع والنتائج التي أسفرت عنها هذه الحملات، وهل يسمح ترخيص الفنادق بإقامة أحواض سباحة ومعاهد صحية بشكل مختلط دون مراعاة للقيم وعادات المجتمع الكويتي الأصيلة ؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة من الترخيص والجهة المسؤولة عن إصدار الترخيص، و إذا كانت الإجابة بالنفي يرجى تزويدي بالإجراءات المتبعة حيال هذه المخالفات، وكذلك خطة الوزارة المستقبلية لوقف انتشار هذه الأمر؟

• حمود الحمدان

سأله عن تظلمات الموظفين من التعيينات بالشركة

أبل للكندري: ما أسباب إعفاء رئيس كاسكو؟

تقدم النائب خليل أبل بسؤال الى وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري بشأن إصدار رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية قرارا بقبول استقالة رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران كاسكو المقدمة منه وبناء عليه تم إصدار قرار بإعفاء أعضاء مجلس الإدارة من عضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران وبأثر رجعي اعتباراً من 2015/12/16.

وطالب الوزير بتزويده بنسخة من الاستقالة المقدمة من رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران كاسكو، ونسخة من قرار رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية بقبول الاستقالة واعتمادها، ونسخة من قرار إعفاء أعضاء مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران من عضوية المجلس، ونسخة من كتاب الدعوة لاجتماع مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية رقم 2016/3 ومحضر الاجتماع.

وتساءل عن أسباب إعفاء نائب رئيس مجلس إدارة وعضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران كا سكو من مهام عمله؟ وهل تم استلام أي شكاوى أو تظلمات قدمت من قبل موظفين في شركة كاسكو بشأن أي تجاوزات في التعيينات أو أي ممارسات مجحفة من قبل الإدارة التنفيذية؟ إذا كانت الإجابة بنعم – يرجى تزويدي بنسخ من هذه الشكاوى وما تم بشأنها، سواء كانت مقدمة للإدارة التنفيذية في كاسكو أو لمجلس إدارة كاسكو أو للخطوط الجوية الكويتية.

واستفسر عما تم في الفترة من بداية شهر فبراير الماضي وحتى تاريخ ورود هذا السؤال من حيث إلغاء أية قرارات اتخذها مجلس إدارة كاسكو أو رئيسه أو نائبه أو اعتبار أي قرار في عداد المنعدم؟ إذا كانت الإجابة بنعم – يرجى تزويدي بنسخ من تلك القرارات مع ذكر أسباب إلغائها أو اعتبارها منعدمة مع تزويدي بقرار إعادة تشكيل مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية أو ما يدل على تجديده.

• خليل أبل

المنطقتان تفتقران إلى مقومات السلامة والأمن السكني

طنا يقترح نزع ملكية قسائم الواحة والفردوس

تقدم النائب محمد طنا العنزي باقتراح بقانون في شأن نزع ملكية وتثمين جميع القطع السكنية في منطقة الواحة بمحافظة الجهراء ومنطقة الفردوس السكنية بمحافظة الفروانية حيث نصت مادته الأولى على أن تتولى الدولة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون نزع ملكية وتثمين جميع القطع بمنطقة الواحة السكنية بمحافظة الجهراء ومنطقة الفردوس بمحافظة الفروانية، فيما أشارت مادته الثانية على أن تؤخذ الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة، أما المادة الثالثة فتنص على رئيس مجلس الوزراء والوزراء تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ولفت طنا في المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون إلى أنه الرغم من المحاولات التي جرت للقضاء على بعض الظواهر المزعجة للسكان في منطقة الواحة السكنية بمحافظة الجهراء ومنطقة الفردوس بمحافظة الفروانية ، إلا أن الأمر لا يزال بحاجة إلى معالجة جذرية، خاصة وأن هذه المنطقة تفتقر لكل مقومات السلامة والأمن السكني، فالمواطن بحاجة إلى سكن آمن يأويه وأسرته وهذا ما لا يتوافر في منطقة الواحة السكنية ومنطقة الفردوس نظراً لقدم وتهالك المساكن هناك، والتي كان بناؤها أصلاً دون المستوي المطلوب، علاوة على انتهاء عمرها الافتراضي، ناهيك عن صغر حجم الوحدات السكنية إذ لا تتجاوز مساحة الوحدة السكنية 300 متر مربع وقد تقل مساحتها عن ذلك في مخالفة لقانون الرعاية السكنية رقم 47 لسنة 1993 الذي يشترط أن لا تقل مساحة الوحدة السكنية عن 400 متر مربع، كما أن الترميم وإعادة الصيانة لا تجدي في هذه الوحدات المتهالكة.

ولفت إلى أن هذا القانون أعد لنزع ملكية وتثمين جميع الوحدات السكنية في منطقة الواحة بمحافظة الجهراء ومنطقة الفردوس في محافظة الفروانية لمعالجة هذه الأسباب.

• محمد طنا

الجبري يطالب باتخاذ إجراءات أمنية ضد من يبثون الفتن

طالب النائب محمد الجبري بوضع حد لما يسمى هيئة اليد العليا التي تحمل نفسا طائفيا وتسعى إلى تقويض تكوينات المجتمع وبث الفرقة وإذكاء الخلاف بين أبناء الوطن الواحد مستغربا عدم خضوعها إلى التحقيق من قبل الجهات الأمنية.

وقال: من المفترض أن تستخدم القبضة الأمنية مع كل من يهدد استقرار البلد بغض النظر عن انتماءاته المذهبية مشددا على أن أمن الكويت خط أحمر غير قابل للمجاملة أو الترضيات .

وأكد أن هيئة اليد العليا دأبت على بث سمومها الرامية إلى زرع الفتنة ودق أسفين الخلاف بين أبناء الوطن الواحد مطالبا الجهات الأمنية مراقبة هذه الهيئة ومعرفة مصادر تمويلها والقائمين عليها وهل لها أجندة خارجية خصوصا أننا نعيش في أقليم ملتهب وقوده الطائفية والفتنة.

• محمد الجبري

اقترح تشكيل لجنة لتسعير المنتجات وإلزام المزادات بها

الشايع: الوسطاء يهدرون حقوق المزارعين

قال النائب فيصل الشايع ان للمزارع الكويتي دورا هاما في قضية الامن الغذائي في البلاد بما يوفره من منتجات للمستهلكين عن طريق توفير اغلب احتياجات الجمعيات التعاونية ونقاط البيع الأخرى من الخضار والسلع المشابهة الأمر الذي يضمن استمرار حركة العرض والطلب في السوق المحلي ومن ثم الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

وأضاف قائلا على الرغم من تلك الاهمية التي يحظى بها المنتج لكن للأسف تهدر جهود المزارع الكويتي لصالح الوسطاء ، فغالبا ما يقوم الوسطاء عند عرض المنتج المحلي بتثمين اسعار المنتج بأسعار متدنية لا تغطي تكلفة الكرتون في احيان كثيرة، والأمثلة كثيرة على ذلك، ومنها أن سعر كرتون الطماطم بالمزاد 100 فلس، لينقله الوسيط الى مراكز البيع من الجمعيات وغيرها بسعر يتجاوز الدينار دون جهد يذكر من الوسيط وبذلك يكون الوسطاء هم المسيطرون على الاسواق و ا لمستفيد و ن الحقيقيون من ذلك، على عكس المزارع الذي يتم هضم حقه في بيع انتاجه، ليكتفي بالدعم دون ان يصل الى تغطية التكاليف الفعلية لمنتجاته.

وتقدم الشايع باقتراح ينص على تشكيل لجنة بقرار من وزير التجارة، تتكون من ممثل عن كل من وزارة التجارة ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بلدية الكويت، اتحاد الجمعيات، اتحاد المزارعين ، هيئة الزراعة والثروة السمكية، ويناط باللجنة تسعير منتجات المزارع الكويتي المنتجات الزراعية الوطنية وتحديد اسعارها من خضراوات وغيرها وفق آلية يحددها القرار وفقا لنوع الخضار وكميته بالكيلو، على ان تعقد اجتماعا اسبوعيا أو نصف شهري لهذا الغرض، ويلتزم عند اجراء مزاد الخضار ان يكون المبلغ الذي حدد من قبل اللجنة هو الحد الادنى الذي يفتتح به المزاد.

ولفت إلى أن الاقتراح يتضمن أيضاً إضافة نسبة من 10 الى 20 ٪ أرباحاً الى الوسطاء عن السعر الذي تمت الترسية عليه، على ان ينقل الوسيط المنتجات الى مراكز البيع ويمارس عمله مقابل تلك النسبة دون ارباح او رسوم اخرى ويضاف 10 ٪ من السعر بعد وصوله الى مراكز البيع «الجمعيات التعاونية». ويتم إلغاء الدعم ، وتكون الاسعار للمنتج الكويتي حسب ما تراه اللجنة مقارنة مع اسعار المنتج المستورد ، وبذلك يحقق المزارع هدفه من بيع انتاجه بأسعار مناسبة ، فضلا عن تحديد هامش ربح للوسطاء دون مبالغة، وبالتالي نصل الى سعر جيد للمنتج المحلي تناسب المواطن والمستهلك وتحقق المكاسب لكافة الاطراف: المزارع والوسيط والمستهلك.

• فيصل الشايع

اللغيصم يقترح إنشاء مستوصف لمنتسبي الداخلية في الجهراء

تقدم النائب سلطان اللغيصم باقتراح برغبة لإنشاء مستوصف في محافظة الجهراء لمنتسبي وزارة الداخلية وذلك نظراً لحاجتهم إلى هذا المستوصف التابع لقوة الشرطة لتقديم الخدمات العلاجية والطبية لهم.

• سلطان اللغيصم

مطيع: اليد العليا تنشر الكفر والزندقة

طالب النائب أحمد مطيع الحكومة بمحاسبة ما يسمى بهيئة اليد العليا والتي اتضح أنها تتبنى أفكار الهارب ياسر الحبيب وتؤيده في طعنه بعرض النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام .

وقال إننا لن نرضى أن تمس معتقداتنا ومقدساتنا من قبل هؤلاء الزنادقة الذين يدعون أنهم ذوو يد عليا بل إن يدهم هي السفلى وهيئتهم هي هيئة الشر والكفر والزندقة وذلك بطعنهم بأمهات المؤمنين رضوان الله تعالى عليهن أجمعين وأفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة الكرام وكذلك طعنهم في معتقدات المسلمين وتكفيرهم ودعمهم للخبيث الهارب ياسر الحبيب وقناته الفضائية التي تبث سموم الكفر والزندقة على مدار الساعة .

وأضاف أن على المسؤولين في وزارة الداخلية اتخاذ كافة الإجراءات ضد هؤلاء الزنادقة ومن يدعمهم وإحالتهم للقضاء حتى ينالوا جزاءهم وفاقا لما أفسدوا في الأرض وتسببوا فيه من فتنة في المجتمع بطرحهم الطائفي الضال.